

إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

التهديدات البيئية الممنهجة التي تستهدف بحيرة دار بوعزة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير،

تحية تقدير واحترام،

سبق لنا أن تناولنا الكلمة أمام مجلس النواب في موضوع التهديد البيئي الذي تتعرض له محمية دار بوعزة في إطار مقتضيات المادة 152 من النظام الداخلي للمجلس وذلك بتاريخ 24 دجنبر 2018.

واليوم، نعود مجددا لتناول الموضوع في إطار برلماني آخر، من خلال هذا السؤال الكتابي لمساءلتكم، السيد الوزير المحترم، حول المستجدات التي طرأت في موضوع محمية دار بوعزة، بعد أن حظيت إحدى مقاولات القطاع الخاص بصفقة تهيئتها في ظروف غامضة ومجهولة، ودون تعليق ما يفيد ذلك من تشوير في عين المكان.

وقد أثار ذلك حفيظة السكان الذين توجسوا من ملابسات تحرك مجموعة من الشاحنات والآليات الثقيلة في محيط هذه المحمية، ما يقتضي إصدار بلاغ رسمي لتوضيح مبررات تواجد تلكم الآليات في عين المكان لطمانتهم حول حقيقة ذلك، من منطلق حرصهم على عدم المساس بالوظيفة الطبيعية التي تقوم بها هذه المحمية التي تقع، كما تعلمون، على بعد 15 كيلومترا جنوب غرب الدار البيضاء وتمتد على مساحة 18 هكتارا.

وتشكل هذه البحيرة متنفسا بيئيا متميزا في منطقة دار بوعزة، إذ تتجمع فيها مياه عيون طبيعية وأنواع عديدة من الأعشاب المائية والأسماك والطيور المهاجرة، بعضها نادر من حسن الحظ، مما يقتضي حمايتها من كل الأطماع التي تشرئب إليها لتحويلها إلى مشاريع عقارية مربحة، ووأدها بصفة نهائية من خلال تجفيفها، وهو أمر خطير سيمس بتوازن النظام البيئي في المنطقة. ويواصل مجموعة من المواطنين نضالهم من أجل بقاء هذه البحيرة في حيز الوجود، والحيولة دون تفويتها للخواص، علما أن سلطات الحماية الفرنسية رفضت تحفيظها لهم سنة 1926.

وأمام ما تتعرض له هذه البحيرة، والأطماع المحيطية بها، فإننا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الظروف والملابسات التي فوتت في ظلها صفقة "تهيئتها"، ومبررات تحرك مجموعة من الآليات

في محيطها، ومضامين المشروع الذي خطط لها، والإجراءات والتدابير المستعجلة التي قمتم بها من

أجل حمايتها مما تتعرض له؟

وتفضلوا السيد الوزير المحترم، بقبول أسى عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:

لبلق عائشة